sipri

سيبري

الكتاب السنوي 2023

التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي

ملخص

معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام

معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، أو معهد سيبري SIPRI هو معهد دولي مستقل مخصص للبحث في قضايا الصراع والتسلح والحد من الأسلحة ونزع السلاح. تأسس المعهد عام 1966، ويقدم البيانات والتحليلات والتوصيات، بناءً على مصادر مفتوحة، لصانعي السياسات والباحثين ووسائل الإعلام والجمهور المهتم.

كتاب سيبري السنوي

يقدم **كتاب سيبري السنوي لـ سنة 2023** مجموعةً من البيانات الأصلية في مجالات مثل الإنفاق العسكري العالمي، ونقل الأسلحة الدولية، وإنتاج الأسلحة، والقدرات النووية، والصراعات المسلحة وعمليات السلام المتعددة الأطراف مع تحليل متطور للجوانب المهمة للحد من الأسلحة والسلام والأمن الدولي.

تمّ إنتاج هذه الترجمة بالشراكة مع مركز دراسات الوحدة العربية. نرجو الرجوع إلى النسخة الأصلية باللغة الإنكليزية في حال وجود أيّ تفاوت.

يلخص هذا الكتيب محتويات **كتاب سيبري السنوي لـ سنة 2023** ويقدم عينات من البيانات والتحليلات الواردة فيه.

فهرس المحتويات

1. المقدمة: الاستقرار الدولي والأمن الإنساني في عام 2022 1

الجزء الأول: الصراع المسلح وإدارة الصراع في عام 2022

2. الاتجاهات في النزاعات المسلحة 2
3. عمليات السلام المتعددة الأطراف 4
4. الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في النزاعات المسلحة 6

الجزء الثاني: الإنفاق العسكري والتسليح في عام 2022

5. الإنفاق العسكري وإنتاج الأسلحة 8
6. عمليات النقل الدولية للأسلحة 10
7. القدرات النووية العالمية 12

الجزء الثالث: منع الانتشار وضبط الأسلحة ونزع السلاح في عام 2022

8. نزع السلاح النووي والحدّ منه ومنع انتشاره 14
9. التهديدات الأمنية الكيميائية والبيولوجية والصحية 16
10. ضبط الأسلحة التقليدية وتنظيم تكنولوجيات الأسلحة الجديدة 17
11. الفضاء والعالم الرقمي 18
12. الاستخدام المزدوج وضوابط تجارة الأسلحة 20

المرفقات 22

© SIPRI 2023

1 ـ المقدمة: الاستقرار الدولي والأمن الإنساني في عام 2022

دان سميث، مدير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (معهد سيبري)

أظهر الأمن العالمي عام 2022 تدهورًا ملحوظًا مقارنة بما كان عليه قبل عقد من الزمن؛ إذ تفشت الحروب في جميع أنحاء العالم، وارتفع الإنفاق العسكري، وازداد انعدام الأمن الغذائي حدةً. ونتيجة لتغير المناخ، أثرت موجات الحر والجفاف والفيضانات في ملايين البشر، وهو ما أدى إلى تكاليف بشرية واقتصادية كبيرة. كما أن الحرب في أوكرانيا هددت الاستقرار الدولي، إذ تكثفت المواجهة بين القوى العظمى، الأمر الذي أدى إلى انتشار الأسلحة وإفقاد الدبلوماسية فعاليتها.

انعدام الأمن الغذائي والتوترات الجيوسياسية

أدت الحرب في أوكرانيا إلى تفاقم مشكلة الأمن الغذائي في العالم. إذ تعَدّ كل من روسيا وأوكرانيا من المنتجين والمصدّرين الرئيسيين للأغذية الأساسية. فقد انخفض الإنتاج والتجارة بسبب الحرب والعقوبات المفروضة على روسيا، والتي جاءت عقب جائحة كورونا (كوفيد ـ 19)، التي ولّدت ارتفاعًا كبيرًا في أسعار المواد الغذائية العالمية، وفاقمت مشكلة الأمن الغذائي في العالم على نحو مطرد منذ عام 2017.

على الرغم من مدى أهمية الحرب في أوكرانيا، إلا أن أوكرانيا كانت فقط واحدة من بين 56 دولة شهدت صراعًا مسلحًا في عام 2022. ومع ذلك، أدت الحرب دورًا مهمًا في تآكل العلاقات بين الدولتين العظميين.

يؤدي ذلك إلى تغذية الخلاف المتزايد في السياسة العالمية والذي يحدّ من القدرة على إدارة الصراعات والنزاعات المحلية والإقليمية وإمكانية حلها. تعَد منطقة شمال شرق آسيا خط المواجهة الأساسي في علاقة شديدة التوتر ومليئة بالمخاطر بين الصين والولايات المتحدة وحلفائها. ينتاب المنطقة الكثير من القلق نتيجة التوترات الناجمة عن استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تطوير برنامجها الصاروخي، حيث أجرت أكثر من 90 تجربة صاروخية خلال العام.

الحرب في أوكرانيا

غزت روسيا أوكرانيا للمرة الثانية في شباط/فبراير 2022، وأعقب ذلك حرب واسعة النطاق. حيث هاجمت القوات الروسية بصورة منهجية أهدافًا مدنية، وهو ما تسبب في دمار حضري واسع النطاق، وإذا تأكدت الأدلة التي جمعتها الأمم المتحدة، فتكون روسيا قد ارتكبت جرائم حرب كثيرة. وبحلول نهاية عام 2022، لم يكن لدى أي من الطرفين طريق واضح، سواء نحو تحقيق النصر، أو نحو المفاوضات لتحقيق السلام، حيث بقيت مواقف الطرفين الروسي والأوكراني متباينة. البيانات المتعلقة بحجم المعاناة الإنسانية الناجمة عن الحرب غير مكتملة وغير دقيقة.

أسئلة عالقة

بينما يترنح النظام الدولي تحت وطأة الحرب في أوكرانيا، هل هناك مساحة على الأجندة الدولية للعمل على معالجة القضايا المشتركة مثل الأزمة البيئية التي تتكشف فصولها؟ هل يمكن لتوجهات الأمم المتحدة في مجالات الطاقة التعويض عن تغيب القوى العظمى عن دورها الريادي؟ في نهاية عام 2022، لم يكن هناك من إجابة عن هذه التساؤلات، لكن من الجدير الإشارة إلى أن الكثير من المؤسسات الدولية كانت ولا تزال تعمل بفعالية من أجل الصالح العام؛ إذ أسفرت الاتفاقية الجديدة لإنشاء صندوق للتعويض عن «الخسائر والأضرار» الملحقة في البلدان الأكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ واعتماد إطار عمل جديدًا لوقف فقدان التنوع البيولوجي، عن نتائج واعدة في عام 2022. لكن الوضع الدولي القائم، يصعب جدًا توليد طاقة مشتركة للتعاون الجماعي لتنفيذ أي من هذه الالتزامات وغيرها من الالتزامات الدولية. ●

2 ـ الاتجاهات في النزاعات المسلحة

في حين كان عام 2022 مليئًا بالصراعات المسلحة الواسعة النطاق على مستوى العالم، فإن تنوع ومستوى العنف يتفاوت بدرجة كبيرة بين المناطق. وبالرغم من أن الحرب الدائرة في أوكرانيا كانت على رأس نقاشات الحرب والسلام، لكنها المثال الوحيد لحرب كبرى بين الدول تنطوي على قتال الجيوش خلال العام. خارج أوروبا، استمرت معظم الحروب داخل الدول ـ أو في مجموعات من الدول ذات الحدود التي يسهل اختراقها – حيث شاركت فيها جماعات مسلحة غير حكومية تراوح بين الشبكات الجهادية العابرة للحدود الوطنية والعصابات الإجرامية إلى القوات الانفصالية والجماعات المتمردة.

بلغ العدد الإجمالي للدول التي تعاني نزاعات مسلحة 56 دولة، أي ما يزيد بمقدار 5 دول عمّا كان عليه في عام 2021. ومن المؤكد أن ثلاثة من هذه الصراعات المسلحة (في كل من أوكرانيا وميانمار ونيجيريا) يمكن تصنيفها على أنها صراعات كبرى حيث تخطت حصيلة الوفيات 10000 قتيل.

من المرجح أن الحرب الأهلية الإثيوبية تجاوزت هذه العتبة أيضًا، حيث سقط عشرات الألوف من القتلى، على الرغم من عدم توافر بيانات مؤكدة.

إضافة إلى ذلك، هناك 16 حالة أخرى تتعلق بنزاعات مسلحة عنيفة تراوحت فيها حصيلة الوفيات بين 1000ـ9999. وقد وصل العدد الإجمالي للوفيات المرتبطة بالنزاع إلى 147609، أي أقل قليلًا من بيانات سنة 2021 الفائتة. هذا ما يشير إلى تقلبات إقليمية كبيرة في مستويات العنف، حيث انخفضت مستويات الوفيات بدرجة كبيرة في بعض المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة، مثل أفغانستان واليمن، في حين قفزت نسبة الوفيات المسجلة في أوكرانيا وتضاعف تقريبًا عدد الوفيات في ميانمار. وبالرغم من أن أفريقيا ظلت تترأس قائمة المناطق التي تشهد أكبر عدد من الصراعات المسلحة، إلا أن الكثير منها لم تسفر إلا عن أقل من 1000 حالة وفاة. كما حدث انقلابان ناجحان وثلاث محاولات انقلاب فاشلة في أفريقيا عام 2022، بينما لم يحدث أي انقلاب في أي منطقة أخرى.

كان للغزو الروسي لأوكرانيا أثر بالغ في الاستقرار العالمي في عام 2022، من خلال تعطّل أسواق الغذاء والطاقة وتقويض آليات حل النزاعات الدولية.

النزاعات المسلحة حسب عدد الوفيات المقدرة المرتبطة بالصراع خلال سنة 2022

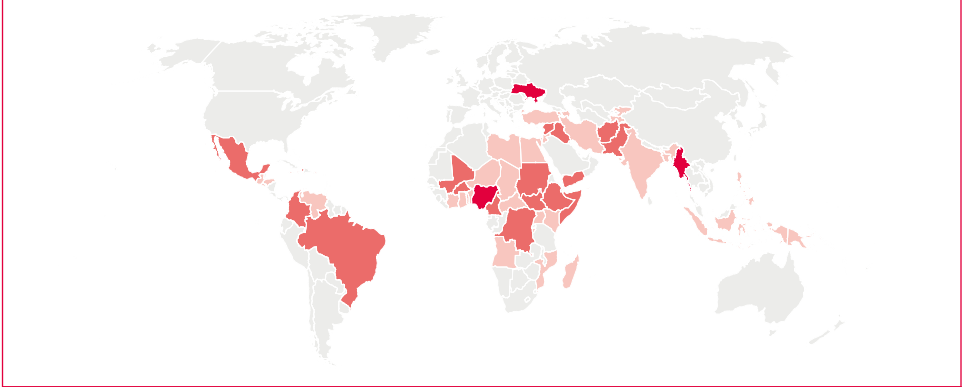

نزاعات مسلحة خفيفة
أوقعت ما بين 25 ـ 999 حالة وفاة عام 2022

نزاعات مسلحة عنيفة
أوقعت ما بين 1000 ـ 9999 حالة وفاة عام 2022

نزاعات مسلحة كبرى
أوقعت 10,000 حالة وفاة أو أكثر عام 2022

ملاحظة: الحدود المستخدمة في الخريطة ليست بالضرورة معتمدة من جانب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.

ومع أن آثار الحرب لم تكن حادة كما خيّل لها أن تكون في البداية، إلا أن عدم الوضوح الاقتصادي أدى إلى موجة من الاضطرابات السياسية في الكثير من المناطق. إذ تم تسجيل أكثر من 12000 تظاهرة واحتجاج لأسباب مرتبطة بالغذاء والوقود على مستوى العالم في عام 2022. ورغم أن هذه الاحتجاجات أدت في كثير من الأحيان إلى حوادث عنف فردية، إلا أنها لم تتصاعد إلى صراعات أهلية أو إقليمية جديدة.

إدارة الصراعات الدولية

تمكنت روسيا والقوى الغربية في الغالب من عدم السماح لعلاقاتها المتدهورة بشأن أوكرانيا من عرقلة عمليات الأمم المتحدة الدبلوماسية وبخاصة في ما يتعلق بالصراعات الأخرى. فقد واصل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إصدار قرارات تعنى بعمليات السلام وفرض العقوبات وجهود الوساطة بمعدل مماثل لعام 2021. وفي بعض الحالات، مثل أفغانستان وهايتي وميانمار، حققت قراراته آفاقًا جديدة، مما يشير إلى أن القوى الكبرى لا تزال متمسكة ببعض أنواع التعاون. ومع ذلك، لم يتمكن مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة في كثير من الحالات من إيجاد حلول حاسمة ـ ولا سيما في ما يتعلق بتصاعد العنف الجهادي في منطقة الساحل وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وانهيار القانون والنظام في هايتي، التي طالما أدت الأمم المتحدة هناك دورًا في إدارة الأزمات.

وإذا ما تمكنت الأمم المتحدة من المضي قدمًا خلال عام 2022، فسيكون من الصعب على حلفاء روسيا وأوكرانيا إيجاد مساحة للتسوية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، في حين ركز الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) جهودهم على أوكرانيا واستراتيجيا الدفاع الإقليمي بدلًا من إدارة الصراع. خارج أوروبا، ناضل الاتحاد الأفريقي والكيانات الأفريقية دون الإقليمية ـ بما في ذلك مجموعة دول الساحل الخمس (G5S) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ايكواس – ECOWAS) ـ للتعامل مع التحديات الموازية المتمثلة بالعنف الجهادي والانقلابات في القارة. وقد نجحت القوات الوطنية والمتعددة الجنسيات في صد الجماعات الجهادية في الصومال وموزمبيق. وفي جنوب شرق آسيا، لم تحقق رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان – ASEAN) أي تقدم ملموس في جهودها الدبلوماسية بشأن ميانمار.

اتفاقيات السلام

كانت فرص صنع السلام محدودة في عام 2022. نجحت الأمم المتحدة في ترتيب هدنة في اليمن استمرت من أبريل/نيسان حتى أكتوبر/تشرين الأول – الأمر الذي أدى إلى خفض معدلات الوفيات وتحسين قدرة الحصول على المساعدات على الرغم من العنف المستمر. كما تمكنت الوساطات المختلفة لعدد من الدول الأفريقية والمملكة العربية السعودية والأمم المتحدة والولايات المتحدة من دفع السلطات العسكرية في السودان للموافقة على إطار جديد لحكومة مدنية عقب الاضطرابات العسكرية والمدنية طوال عام 2021.

كما أن الحملة العسكرية الناجحة للجيش الإثيوبي وحلفائه أجبرت جبهة تحرير شعب تيغراي على طلب الهدنة في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، والتي تم التوصل إليها على عجل في بريتوريا بجنوب أفريقيا، وامتدت حتى عام 2023. وفي كولومبيا، تقدمت الحكومة تحت قيادة حركة يسارية جديد بمبادرة سلام مع عدد من الجماعات المسلحة في أواخر عام 2022، ومع حلول ديسمبر/كانون الأول، كان التقدم الذي حققته هذه المبادرة لا يزال غير مدرَك. ●

3 ـ عمليات السلام المتعددة الأطراف

أُبرمت 64 عملية سلام متعددة الأطراف خلال عام 2022، أي بزيادة عملية واحدة مقارنة بالعام السابق. بدأت خمس عمليات في عام 2022: قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO) في كازاخستان؛ بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال (ATMIS)؛ بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لدعم الاستقرار في غينيا بيساو (SSMGB)؛ القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية (EACRF-DRC) وبعثة الاتحاد الأفريقي للرصد والتحقق والامتثال في إثيوبيا (AU-MVCM). أربعة منها انتهت في عام 2022: قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO) في كازاخستان؛ بعثة المراقبة الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) في أوكرانيا (SMM)؛ بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM)؛ وفريق الرصد الدولي (IMT) في ميندناو.

ارتفع عدد العناصر المنتشرين في عمليات السلام المتعددة الأطراف على مستوى العالم في عام 2022، وهو ما يكسر الاتجاه المتمثل بانخفاض أعداد العناصر بين عامي 2016 و2021. ويعكس الارتفاع في عام 2022 في الغالب التفاوتَ في عمليات نشر العناصر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي ظلت محور استضافة معظم عمليات السلام والعناصر.

أربع من العمليات الخمس الجديدة أُطلقت في عام 2022 وجميعها من جانب المنظمات الإقليمية. وتوضح هذه البعثات المنشأة حديثًا تزايد الدور الإقليمي في عمليات السلام والتأكيد على نشر العناصر النظاميين بدلًا من العناصر المدنيين.

الوفيات في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة

خلال عام 2022، توفي 74 موظفًا دوليًا (53 عسكريًا و13 مدنيًا و8 شرطيين) و27 موظفًا محليًا أثناء خدمتهم في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، أي أقل بـ 21 شخصًا عما كان عليه في عام 2021. وعلى الرغم من انخفاض العدد الإجمالي

عدد عمليات السلام المتعددة الأطراف، حسب نوع المنظمة المنفذة 2013 ـ 2022

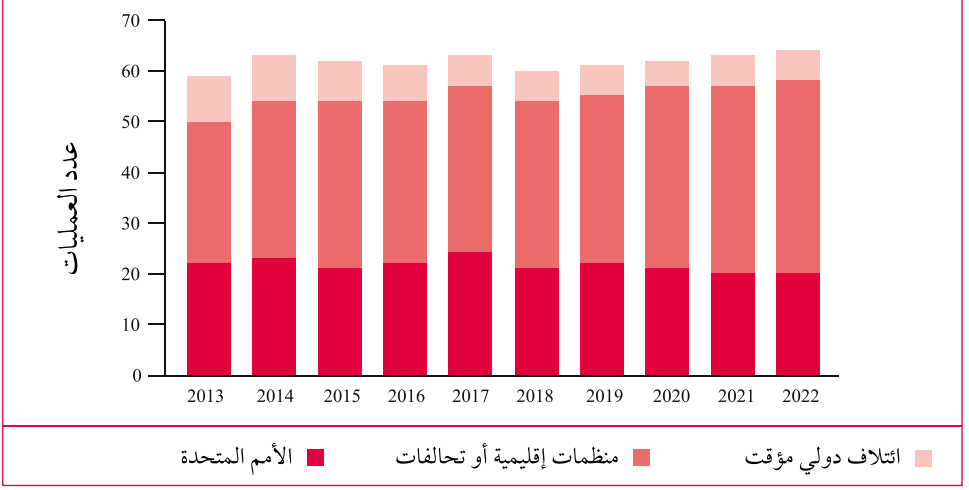

عدد عمليات السلام المتعددة الأطراف والعناصر المنتشرين حسب المنطقة ونوع المنظمة، 2022

المنظمة الراعية	القارتين الأمريكيتين	آسيا وأوقيانوسيا	أوروبا	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	بقية العالم
العمليات	**3**	**5**	**18**	**14**	**24**	**64**
الأمم المتحدة	2	2	2	7	7	**20**
منظمات إقليمية أو تحالفات	1	1	13	6	17	**38**
ائتلاف دولي مؤقت	0	2	3	1	0	**6**
العناصر	**306**	**311**	**7 567**	**14 206**	**92 594**	**114 984**
الأمم المتحدة	279	301	1 013	12 362	66 553	**80 508**
منظمات إقليمية أو تحالفات	27	. .	5 431	693	26 041	**32 192**
ائتلاف دولي مؤقت	. .	10	1 123	1 151	. .	**2 284**

. . لا ينطبق

ملاحظة: عدد العمليات النشطة تغطي عام 2022 بما في ذلك العمليات المغلقة خلال العام.
أما عديد العناصر فهو اعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

للوفيات في عام 2022، إلا أن عدد الوفيات الناجمة عن أعمال عدائية ارتفع من 24 في عام 2021 إلى 32 في عام 2022. وظلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما) هي المهمة الأكثر دموية لقوات حفظ السلام خلال عام 2022، حيث تم تسجيل 25 حالة وفاة، أي أقل بـ 10 حالات وفاة عن عام 2021. الحدث الأكثر دموية في العام وقع في شهر آذار/مارس، عندما تحطمت طائرة هليكوبتر مخصصة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUSCO) أسفرت عن مقتل ثمانية من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

تآكل العلاقات مع الحكومات المضيفة وتزايد المنافسات الجيوسياسية

اشتدت حدة الأزمات بين عمليات السلام والحكومات المضيفة إلى مستوى منخفض جديد في عام 2022، حيث طُرد موظفو الأمم المتحدة من جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي. وتوترت هذه العلاقات بسبب التظاهرات التي طالبت بإغلاق عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في كلا البلدين لعدم فعاليتها، على ما قيل. وفي مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، ازداد تأزم هذه العلاقات بسبب وجود مجموعة فاغنر، وهي شركة عسكرية روسية خاصة.

هذه الشركة الأمنية متهمة بالمشاركة في انتهاكات حقوق الإنسان وحملات التضليل. وأخيرًا، أدت الحرب في أوكرانيا إلى تفاقم التنافس الجيوسياسي المتأزم بالفعل، وبخاصة بين الدول الغربية وروسيا. وقد كان لهذا أثر في إغلاق بعثة المراقبة الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أوكرانيا (OSCE SMM)، فضلًا عن تزايد حدة الديناميات السياسية داخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ●

4 ـ الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في النزاعات المسلحة

الاتجاهات والجهات الفاعلة والقضايا ذات الاهتمام

شهدت السنوات العشرون الماضية نموًا سريعًا للشركات العسكرية والأمنية الخاصة. لا يوجد تعريف موحد مقبول عالميًا وملزم قانونًا للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وغالبًا ما يعمل هذا القطاع في ظل ثغرة قانونية: فموظفو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ليسوا جنودًا أو مدنيين، ولا يمكن تعريفهم عادةً على أنهم مرتزقة. أعادت الحروب في العراق (2003 ـ 2011) وأفغانستان (2001 ـ 2021) تكوين تصورات الصناعة العسكرية والأمنية الخاصة، مع النشر المكثف للمقاولين من جانب الولايات المتحدة وهو ما أدى إلى فرص جديدة في السوق في جميع أنحاء العالم. وتختلف العوامل التي تساهم في نمو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة باختلاف المنطقة والدولة، ولكنها في غالب الأمر تتناسب مع كفاءة التكلفة، حيث يوفر القطاع المهارات والخدمات التي لا تمتلكها الدول أو التي قد يكون تطويرها أو أداؤها مكلفًا جدًا بالنسبة إلى الدول.

واليوم، تعمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في كل بلد في العالم تقريبًا، لمصلحة مجموعة واسعة من العملاء، وتتولى مسؤوليات في وظائف الدولة الحساسة والأمن الحيوية. وتشمل الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا القطاع كلا من البلدان المضيفة التي يقع مقر الشركات العسكرية والأمنية الخاصة فيها والشركات الرئيسية داخل تلك البلدان. وتستضيف حفنة من الدول الأصلية أغلبية الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: وتشير التقديرات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والصين وجنوب أفريقيا تستضيف مجتمعة نحو 70 في المئة من القطاع بأكمله. أما روسيا، فعلى الرغم من أن قطاع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة صغير نسبيًا، فقد استخدمت مقاوليها في القتال أكثر من البلدان الأخرى.

هناك الآلاف من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في جميع أنحاء العالم، ومعظمها يلتزم بالقانون، ويعمل في إطار ولايته، ويساهم بوجه عام في تحقيق الاستقرار والأمن في الأماكن التي يعمل فيها، وغالبًا ما يعمل بصورة وثيقة مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ومع ذلك، ففي العقدين الماضيين، أدى تزايد أهمية دور الكثير من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة رفيعة المستوى في مناطق النزاع والأوضاع الأمنية إلى زيادة الاهتمام العام بهذه الصناعة.

الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

تشير الاتجاهات الأخيرة المتعلقة بمشاركة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى أن الجهات الفاعلة الصاعدة لديها روابط تكافلية وثيقة مع مصالح الدولة المحلية كأدوات للسياسة الوطنية والمنافسة الجيوسياسية. ويبدو أن روسيا والصين تقودان التوسع الحالي لنشاط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في أفريقيا.

على الرغم من أن موجات النشاط السابقة كانت بقيادة القوى الاستعمارية الأوروبية السابقة أو كانت جزءًا من المنافسة بالوكالة في الحرب الباردة. لقد جاءت المرحلة الحالية من تزايد مشاركة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في أفريقيا في سياق زيادة حدة التنافس الجيوسياسي والصراع المسلح الدولي. تعَدّ السيطرة على الموارد الطبيعية واستخراجها نقطة محورية مشتركة.

لا تزال الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الغربية نشطة في أفريقيا، وبخاصة في مختلف مبادرات مكافحة الإرهاب، ولكن ليس في الأدوار القتالية المباشرة. في المقابل، تشارك الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الروسية، ولا سيما مجموعة فاغنر، على نحو مباشر في العمليات العسكرية، عادةً لمصلحة الحكومات (والطغمات

مجموعة فاغنر

تم نشر شركات عسكرية وأمنية خاصة روسية في أدوار قتالية في ليبيا وسورية وأوكرانيا، وكذلك في الكثير من الصراعات في جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتركزت المخاوف على أنشطة مجموعة فاغنر، التي تعَدّ فعلياً وكيلاً للدولة الروسية. وقد ارتبطت أنشطة مجموعة فاغنر بانتهاكات حقوق الإنسان، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، والعقود الإشكالية والاستغلالية، والتدخل في الانتخابات. في مالي وحدها، قُتل أكثر من 450 مدنيًا في تسعة حوادث مرتبطة بمجموعة فاغنر بين عامي 2020 ـ 2022. في أوكرانيا، تم نشر مجموعة فاغنر بصورة مكثفة إلى جانب الوحدات العسكرية الروسية، وأعادت نشر عناصرها المنغمسين في صراعات أخرى وجندت مواطنين من أفغانستان وليبيا وسورية.

العسكرية حاليًا أو الحكومات الانتقالية العسكرية) التي يهددها المتمردون، حيث يتم الدفع في كثير من الأحيان إما عبر موارد طبيعية عالية القيمة أو امتيازات التعدين. حظيت مجموعة فاغنر باهتمام الأمم المتحدة، بخاصة من ناحية تقاريرها أو تحقيقاتها بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة وانتهاكات القانون الإنساني الدولي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وقد ظهرت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الصينية بشكل أبطأ وبطريقة أكثر تحفظًا وتقييدًا، ولكن مع ارتباط وثيق بالاستثمار الصيني وتطوير البنية التحتية والتوسع التجاري. وقد ينذر هذا بمشاركة أكثر استدامة للمصالح الصينية والجهات الفاعلة الصينية، بما في ذلك الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وتأثير استراتيجي أكبر في إمكان الوصول إلى الموارد الطبيعية، وعلى نطاق أوسع، على الديناميات السياسية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

المشهد التنظيمي الحالي

وبينما يبدو أن استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في النزاعات المسلحة والبيئات الهشة يتزايد، لا تزال هناك أسئلة حول مدى كفاية الجهود والمعايير الدولية القائمة لتنظيم هذا القطاع. أحد التحديات التنظيمية الرئيسية هو استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ولا سيما من طرف روسيا وتركيا، كجهات فاعلة بالوكالة في النزاعات المسلحة. غالبًا ما يتم تأطير عمليات النشر هذه خارج التعريف القانوني الدولي للمرتزق، إذ لجأت بعض الدول إلى أساليب مكافحة الإرهاب وفرض تصنيفات إرهابية على مجموعة فاغنر أو من خلال فرض عقوبات على موظفيها القياديين. ومن النادر أن نشهد حالات تتم فيها محاسبة المرتزقة وموظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بموجب أنظمة العدالة الجنائية.

بسبب الحرب الدائرة في أوكرانيا وأنشطة مجموعة فاغنر، تم تنشيط المساعي التنظيمية في الأمم المتحدة. يحاول فريق العمل الحكومي الدولي التابع للأمم المتحدة معالجة الفجوات بين الأحكام القانونية الدولية التي تتناول المرتزقة والنهج التنظيمية الأكثر ليونة لمبادرات أصحاب المصلحة المتعددين والتي تتناول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، مثل وثيقة مونترو ومدونة قواعد السلوك الدولية لمقدمي الخدمات الأمنية الخاصة. ومع ذلك، فإن توافق الآراء حول ضرورة وجود صك ملزم قانونًا، ناهيك بالمحتوى الموضوعي، لا يزال بعيد المنال. وقد برز الكثير من القضايا الرئيسية خلال المناقشات التي أجراها فريق العمل في عام 2022: لا تزال الدول غير قادرة على الاتفاق على ما إذا كان ينبغي أن يكون الصك ملزمًا أم غير ملزم، وكان هناك عدم توافق في الآراء بشأن نطاقه، وأحكام حقوق الإنسان، والمحتوى المتعلق بالمساءلة والحقوق وسبل الانتصاف للضحايا. وسوف تستمر المناقشات في الأمم المتحدة خلال عام 2023، ولكن يبقى أن نرى ما إذا كانت ستترجم التغييرات إلى نظم ملموسة وذات صدقية. ●

5 ـ الإنفاق العسكري وإنتاج الأسلحة

ارتفع الإنفاق العسكري العالمي للعام الثامن على التوالي في عام 2022 ليصل إلى ما يقدر بنحو 2240 مليار دولار، وهو أعلى مستوى يسجله معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام على الإطلاق. وعلى الرغم من الزيادة السنوية في الإنفاق بنسبة 3.7 في المئة، ظل الإنفاق العسكري العالمي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ـ العبء العسكري ـ عند 2.2 في المئة لأن الاقتصاد العالمي نما أيضًا في عام 2022. وقد أنفقت الحكومات في جميع أنحاء العالم متوسط 6.2 في المئة من ميزانياتها على الجيش، أو 282 دولارًا للشخص الواحد.

تأثير الحرب الروسية الأوكرانية

استجابت دول وسط وغرب أوروبا ـ والتي كان بعضها بالفعل من بين أكبر المنفقين العسكريين في العالم ـ للغزو بزيادات كبيرة في الإنفاق العسكري. كما وضعوا خططًا للنمو المستقبلي، مع تمديد بعض الزيادات حتى عام 2033. ويشير هذا إلى أن الحرب، وما تلاها من ارتفاع في الإنفاق العسكري الأوروبي، من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الاتجاه التصاعدي المستمر في الإنفاق العسكري العالمي. معظم هذه المخصصات موجهة نحو تحديث المعدات العسكرية وزيادة أعداد القوات. على سبيل المثال، تخطط ألمانيا، لبذل جهود إضافية لإنفاق 2.0 في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي على الجيش.

كانت المساعدات العسكرية لأوكرانيا سببًا آخر لزيادة الإنفاق العسكري في أوروبا الوسطى والغربية وأمريكا الشمالية: فمعظم البلدان في هذه المناطق الفرعية إما أرسلت مساعدات عسكرية مالية إلى أوكرانيا أو أنفقت المزيد لتجديد المخزونات المتضائلة بعد إرسال معدات عسكرية. وارتفع الإنفاق العسكري لأوكرانيا أكثر من سبعة أضعاف، ليصل إلى أكثر من ثلث اقتصاد البلاد. كما ارتفع الإنفاق العسكري الروسي بنسبة 9.2 في المئة، على الرغم من العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الدول الغربية.

الإنفاق العسكري العالمي 2022

المنطقة	الإنفاق العسكري (مليار دولار)	نسبة التغير بين العامين (2021 ـ 2022)
أفريقيا	39.4	*-5.3*
شمال أفريقيا	(19.1)	*-3.2*
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	20.3	*-7.3*
الأمريكتين	961	*0.3*
أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي	11.2	*-6.2*
أمريكا الشمالية	904	*0.7*
أمريكا الجنوبية	46.1	*-6.1*
آسيا وأوقيانيا	575	*2.7*
آسيا الوسطى	1.4	*-29*
شرق آسيا	397	*3.5*
أوقيانوسيا	35.3	*0.5*
جنوب آسيا	98.3	*4.0*
جنوب شرق آسيا	43.1	*-4.0*
أوروبا	480	*13*
أوروبا الوسطى والغربية	345	*3.6*
أوروبا الشرقية	135	*58*
الشرق الأوسط	(184)	*3.2*
الإجمالي العالمي العام	**2 240**	***3.7***

( ) تقديرات غير مؤكدة.
ملاحظة: الإنفاق بالدولار الأمريكي وفقاً لأسعار الصرف الحالية.
التغييرات بالقيمة الحقيقية، على أساس الدولار الأمريكي الثابت (2021).

أنماط الإنفاق الإقليمية الأخرى

ارتفع الإنفاق العسكري المقدر في الشرق الأوسط للمرة الأولى منذ أربع سنوات بنسبة 3.2 في المئة. وتعَدّ المملكة العربية السعودية أكبر منفق عسكري في المنطقة، وكانت زيادتها بنسبة 16 في المئة هي السبب الرئيسي لهذه الزيادة الإقليمية. وفي إسرائيل، ثاني أكبر منفق في الشرق الأوسط، انخفض الإنفاق العسكري بنسبة 4.2 في المئة.

الإنفاق العسكري عبر المناطق 2013 ـ 2022

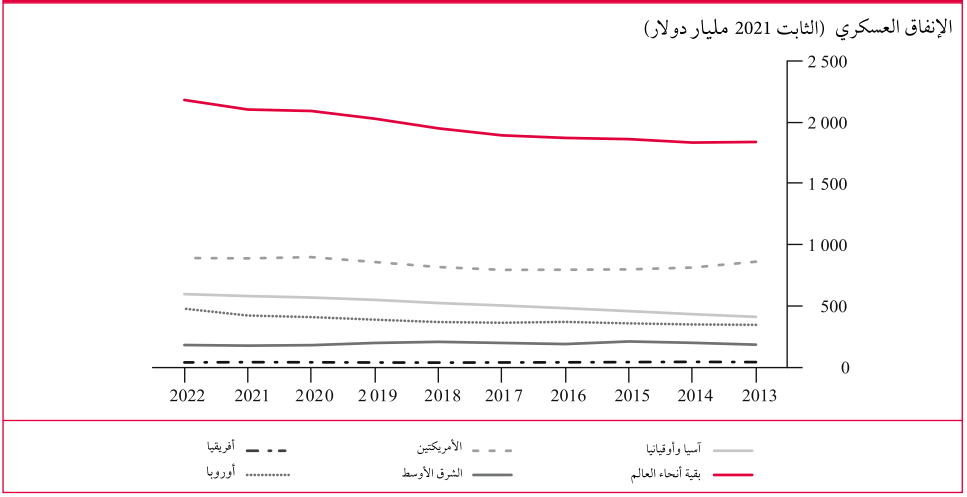

ارتفع الإنفاق العسكري في آسيا وأوقيانوسيا 2.7 في المئة في عام 2022. وكان التحديث العسكري المستمر في الصين وزيادة الإنفاق من جانب الهند واليابان من العوامل الرئيسية التي ساهمت في رفع الإنفاق العسكري في المنطقة. لقد تجاوز العبء العسكري الياباني 1.0 في المئة للسنة الثالثة على التوالي وكان عند أعلى مستوى له منذ عام 1960. علاوة على ذلك، أعلنت الحكومة عن خطط لزيادة العبء العسكري.

وسيصل إجمالي إنفاقها الأمني إلى 2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2027. ويأتي التحول في السياسة الأمنية اليابانية نتيجة للتوترات الإقليمية المتزايدة، وبخاصة مع الصين وكوريا الشمالية. وارتفع الإنفاق العسكري للصين، ثاني أكبر منفق في العالم للعام الـ 28 على التوالي، بنسبة 4.2 في المئة. أدى هذا إلى تضييق الفجوة بين إنفاقها وإنفاق الولايات المتحدة.

وفي حين ظلت الولايات المتحدة أكبر منفق عسكري في العالم بفارق كبير، فإن مستويات التضخم المرتفعة بشكل استثنائي حولت الزيادة الاسمية في الإنفاق العسكري البالغة 8.8 في المئة إلى زيادة قدرها 0.7 في المئة بالقيمة الحقيقية.

ونتيجة لذلك، ارتفع الإنفاق العسكري الإجمالي في الأمريكتين بشكل طفيف فقط، بنسبة 0.3 في المئة.

المنطقة الوحيدة التي انخفض فيها الإنفاق العسكري هي أفريقيا، حيث انخفض بنسبة 5.3 في المئة. وكان هذا أول انخفاض في المنطقة منذ عام 2018 والأكبر منذ عام 2003. حيث أدى ضعف الأداء الاقتصادي والكوارث الطبيعية إلى انخفاض الإنفاق العسكري على الرغم من التحديات الأمنية المستمرة.

سيبري أعلى 100

بلغ إجمالي المبيعات لأكبر 100 شركة لإنتاج الأسلحة والخدمات العسكرية (سيبري أعلى 100 شركة) 592 مليار دولار في عام 2021 (آخر عام تتوافر عنه بيانات)، أعلى بنسبة 1.9 في المئة مما كان عليه في عام 2020 ويستمر هذا الاتجاه في أخذ منحى تصاعدي منذ ذلك الحين. على الأقل عام 2015. وجاء هذا النمو على الرغم من استمرار آثار الجائحة، وأبرزها اضطراب سلاسل التوريد، ونقص العمالة، ونقص أشباه الموصلات. وواصلت الولايات المتحدة هيمنتها على التصنيف بـ 40 شركة بإجمالي مبيعات أسلحة بقيمة 299 مليار دولار. ●

6 ـ عمليات النقل الدولية للأسلحة

كان حجم عمليات النقل الدولية للأسلحة الرئيسية في السنوات الخمس 2018ـ2022 أقل بنسبة 5.1 في المئة مما كان عليه في السنوات 2013 ـ 2017 وأعلى بنسبة 3.9 في المئة مما كان عليه في السنوات 2008 ـ 2012. كان حجم التحويلات في السنوات 2018 ـ 2022 من بين أعلى المعدلات منذ نهاية الحرب الباردة، لكنه ظل أقل بنسبة 35 في المئة تقريبًا من المجموع الكلي للسنوات في الحقبتين 1978 ـ 1982 و1983 ـ 1987، حيث بلغت عمليات نقل الأسلحة ذروتها. إن حيازة الدول للأسلحة، غالبًا ما تتم عبر موردين أجانب، وتكون مدفوعة إلى حد كبير بالصراعات المسلحة والتوترات السياسية. هناك مؤشرات قوية على أن التوترات تتزايد في الكثير من المناطق، وأبرزها في أوروبا بعد الغزو الروسي لأوكرانيا. ويبدو من المحتمل جدًا أن يكون هناك المزيد من الطلب على الأسلحة الرئيسية في السنوات المقبلة، والتي سيتم تلبية جزء كبير منها من خلال التحويلات الدولية.

موردو الأسلحة الرئيسية

حدد معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام 63 دولة مصدرة للأسلحة الرئيسية في السنوات 2018 ـ 2022، لكن معظمها من المصدّرين الصغار. ومثّل أكبر 25 موردًا 98 في المئة من إجمالي حجم الصادرات، ومثّل أكبر 5 موردين في تلك الحقبة ـ الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا والصين وألمانيا ـ 76 في المئة من إجمالي حجم الصادرات.

منذ عام 1950، كانت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا (أو الاتحاد السوفياتي قبل عام 1992) أكبر الموردين على الإطلاق. ومع ذلك، في السنوات 2018 ـ 2022، عززت الولايات المتحدة مكانتها كأكبر مورد للأسلحة في العالم واتسعت الفجوة بينها وبين روسيا. في السنوات 2018 ـ 2022، كانت صادرات الولايات المتحدة من الأسلحة أعلى بنسبة 14 في المئة عما كانت عليه في السنوات 2013 ـ 2017، وزادت حصتها من الإجمالي العالمي من 33 إلى 40 في المئة. في المقابل، انخفضت صادرات روسيا من الأسلحة بنسبة 31 في المئة وانخفضت حصتها من الإجمالي العالمي من 22 إلى 16 في المئة.

الاتجاه في عمليات نقل الأسلحة الرئيسية، 1955 ـ 2022

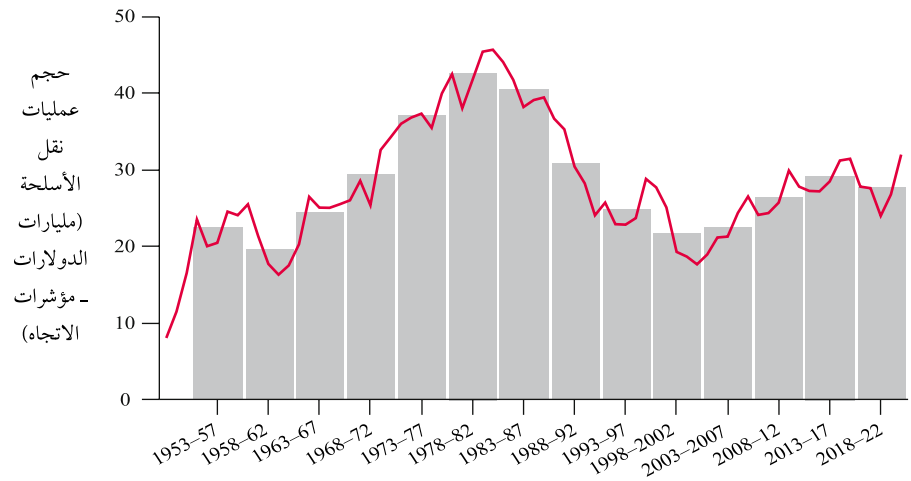

ملاحظة: يوضح الرسم البياني الشريطي متوسط الحجم السنوي لعمليات نقل الأسلحة ضمن فترات موزعة على 5 سنوات، ويوضح الرسم البياني الخطي المجاميع السنوية

المصدرون والمستوردون الرئيسيون للأسلحة الرئيسية، 2018 ـ 2022

	المصدّر	الحصّة العالمية %		المستورد	الحصّة العالمية %
1	الولايات المتحدة	40	1	الهند	11
2	روسيا	16	2	السعودية	9.6
3	فرنسا	11	3	قطر	6.4
4	الصين	5.2	4	أستراليا	4.7
5	ألمانيا	4.2	5	الصين	4.6
6	إيطاليا	3.8	6	مصر	4.5
7	المملكة المتحدة	3.2	7	كوريا الجنوبية	3.7
8	إسبانيا	2.6	8	باكستان	3.7
9	كوريا الجنوبية	2.4	9	اليابان	3.5
10	إسرائيل	2.3	10	الولايات المتحدة	2.7

تشير الخطط المعروفة لعمليات التسليم المستقبلية بقوة إلى أن الفجوة بين الولايات المتحدة وروسيا سوف تتسع، وأن روسيا، في غضون سنوات قليلة، قد لا تكون ثاني أكبر مورد للأسلحة الرئيسية.

نمت صادرات فرنسا من الأسلحة، ثالث أكبر مورد، بنسبة 44 في المئة بين عامي 2013 ـ 2017 و2018 ـ 2022، بينما انخفضت صادرات الصين وألمانيا بنسبة 23 في المئة و35 في المئة على التوالي.

مستوردو الأسلحة الكبرى

حدد معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام 167 دولة كمستوردة للأسلحة الرئيسية في السنوات 2018 ـ 2022. وكانت أكبر خمس دول مستوردة للأسلحة هي الهند والمملكة العربية السعودية وقطر وأستراليا والصين، والتي مثلت مجتمعة 36 في المئة من إجمالي واردات الأسلحة. كانت آسيا وأوقيانوسيا هي المنطقة التي تلقت أكبر حجم من واردات الأسلحة الرئيسية في السنوات 2018 ـ 2022، وهو ما يمثل 41 في المئة من الإجمالي العالمي، يليها الشرق الأوسط (31 في المئة)، وأوروبا (16 في المئة)، والأمريكيتين (5.8 في المئة) وأفريقيا (5.0 في المئة). بين عامي 2013 ـ 2017 و2018 ـ 2022، زاد تدفق الأسلحة إلى أوروبا (47+ في المئة)، في حين أن التدفقات إلى أفريقيا (40ـ في المئة) والأمريكيتين (21ـ في المئة) والشرق الأوسط (8.8ـ في المئة) وآسيا أوقيانوسيا (7.5ـ في المئة). ويشارك الكثير من الدول الـ 167 بصورة مباشرة في نزاعات مسلحة أو في توترات مع دول أخرى تؤدي فيها الأسلحة الرئيسية المستوردة دورًا مهمًا. والكثير من المصدرين هم أصحاب مصلحة مباشرون أو مشاركون على الأقل في بعض من الصراعات والتوترات، وهو ما يفسر جزئيًا سبب رغبتهم في توريد الأسلحة، حتى عندما يبدو أن العرض يتعارض مع سياسات تصدير الأسلحة المعلنة.

واردات الأسلحة الرئيسية حسب المنطقة

المنطقة المتلقية	الحصة العالمية نسبة مئوية (2018 ـ 2022)	التغيير بالمئة في حجم المستوردات من 2013 ـ 2017 إلى 2018 ـ 2022
أفريقيا	5.0	40-
الأمريكيتين	5.8	21-
آسيا وأوقيانيا	41	7.5-
أوروبا	16	47
الشرق الأوسط	31	8.8-

القيمة المالية لصادرات الدول من الأسلحة

في حين أن بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام حول عمليات نقل الأسلحة لا تمثل قيمتها المالية، فإن الكثير من الدول المصدرة للأسلحة تنشر أرقامًا حول القيمة المالية لصادراتها من الأسلحة. بناءً على هذه البيانات، يقدر معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام أن القيمة الإجمالية لتجارة الأسلحة العالمية بلغت 127 مليار دولار على الأقل في عام 2021 (آخر عام تتوافر عنه بيانات مالية)، مقارنة بـ 95 مليار دولار (بالقيمة الثابتة لعام 2021 بالدولار الأمريكي) في عام 2012. وبلغت القيمة الإجمالية لتجارة الأسلحة في عام 2021 نحو 0.5 في المئة من إجمالي قيمة التجارة الدولية العالمية في عام 2021. ●

7 ـ القدرات النووية العالمية

في بداية عام 2023، كانت تسع دول ـ الولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة وفرنسا والصين والهند وباكستان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (أو كوريا الشمالية) وإسرائيل ـ تمتلك معًا ما يقرب من 12512 سلاحًا نوويًا؛ منها 9576 عُدّت متاحة من الناحية التشغيلية. نُشر ما يقدر بـ 3844 رأسًا حربيًا من هذه الرؤوس الحربية مع القوات العملياتية، بما في ذلك نحو 2000 في حالة تأهب تشغيلي عالٍ ـ وهو العدد نفسه في العام السابق.

الترسانات النووية

بوجه عام، يستمر عدد الرؤوس الحربية النووية في العالم في الانخفاض. ومع ذلك، فإن هذا يرجع في المقام الأول إلى قيام الولايات المتحدة وروسيا بتفكيك الرؤوس الحربية المتقاعدة. ويبدو أن الخفوضات العالمية في عدد الرؤوس الحربية العاملة قد توقفت، وأن أعدادها آخذة في الارتفاع من جديد. وفي الوقت نفسه، لدى كل من الولايات المتحدة وروسيا برامج واسعة النطاق ومكلفة جارية لاستبدال وتحديث رؤوسها الحربية النووية، وأنظمة إطلاق الصواريخ والطائرات والغواصات، ومنشآت إنتاج الأسلحة النووية.

إن الصين في منتصف عملية تحديث وتوسيع كبيرة لترسانتها النووية. ومن المتوقع أن يستمر مخزونها النووي في النمو خلال العقد المقبل، وتشير بعض التوقعات إلى أنها ستنشر ما لا يقل عن عدد الصواريخ الباليستية العابرة للقارات مثل روسيا أو الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المدة. ومع ذلك، لا يزال من المتوقع أن يظل إجمالي مخزون الصين من الرؤوس الحربية النووية أصغر من مخزون أي من هاتين الدولتين.

إن الترسانات النووية للدول الأخرى المسلحة نوويًا أصغر حجمًا، ولكنها إما تعمل على تطوير أو نشر أنظمة أسلحة جديدة أو أعلنت عن نيتها القيام بذلك. ويبدو أن الهند وباكستان تعملان أيضًا على زيادة حجم مخزونهما من الأسلحة النووية، كما أعلنت المملكة المتحدة عن خطط لزيادة مخزونها من الأسلحة النووية. يظل البرنامج النووي العسكري لكوريا الشمالية محوريًا في استراتيجية الأمن القومي الخاصة بها وربما يكون قد تم تجميع 30 سلاحًا

مخزون الأسلحة النووية العالمية، كانون الثاني/يناير 2023

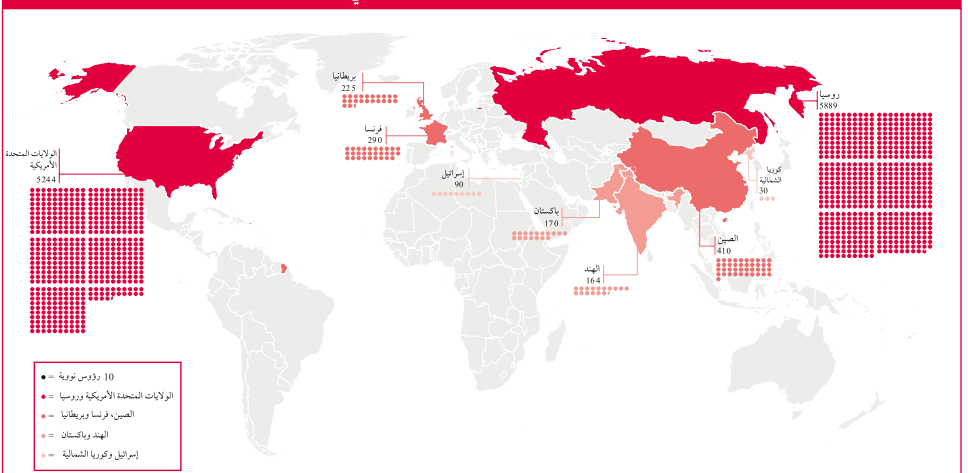

ملاحظة: الحدود المستخدمة في هذه الخريطة ليست بالضرورة معتمدة من جانب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.

المخزون العالمي من المواد الانشطارية 2022

المادة الخام للأسلحة النووية هي مواد انشطارية، إما اليورانيوم عالي التخصيب (HEU) أو البلوتونيوم المنفصل. وقد أنتجت الصين وفرنسا وروسيا وباكستان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة كلًا من اليورانيوم عالي التخصيب والبلوتونيوم لاستخدامهما في أسلحتها النووية؛ وأنتجت الهند وإسرائيل البلوتونيوم على نحو رئيسي. وأنتجت كوريا الشمالية البلوتونيوم لاستخدامه في الأسلحة النووية، لكن من المعتقد أنها تنتج اليورانيوم عالي التخصيب لأغراض صنع الأسلحة النووية أيضًا. جميع الدول التي لديها صناعة نووية مدنية قادرة على إنتاج المواد الانشطارية. يقوم الفريق الدولي المعني بالمواد الانشطارية بجمع معلومات عن المخزونات العالمية من المواد الانشطارية.

المخزونات العالمية (بالطن)، 2022

اليورانيوم عالي التخصيب	*1 245*
المستخدم في الأسلحة أو المخصص لها	1 100
غير متاح للاستخدام المباشر في الأسلحة	
محمي	140
المحمي أو المراقب	10
البلوتونيوم المنفصل	
المستخدم في الأسلحة أو المخصص لها	*550*
غير متاح للاستخدام المباشر في الأسلحة	140
محمي	260
المحمي أو المراقب	150

ملاحظة: الأرقام تقريبية وقد لا تصل إلى الإجماليات المحددة.

نوويًا حتى الآن مع امكان إنتاج المزيد. أجرت كوريا الشمالية أكثر من 90 اختبارًا للصواريخ الباليستية خلال عام 2022، وهو أعلى رقم أجرته على الإطلاق في عام واحد. وتواصل إسرائيل الحفاظ على سياسة الغموض النووي التي تنتهجها منذ مدة طويلة، وهو ما يترك قدرًا كبيرًا من الظنون بشأن عدد وخصائص أسلحتها النووية.

مستويات منخفضة من الشفافية

يتباين بدرجة كبيرة مدى توافر معلومات موثوقة حول حالة الترسانات النووية وقدرات الدول

القوى النووية العالمية كانون الثاني/يناير 2023

البلد	مخزون الرؤوس الحربية [1] المنشور [2]	الإجمالي	إجمالي المخزون[3]
الولايات المتحدة	1 770	3 708	5 244
روسيا	1 674	4 489	5 889
المملكة المتحدة	120	225	225
فرنسا	280	290	290
الصين	-	410	410
الهند	-	164	164
باكستان	-	170	170
كوريا الشمالية	-	30	30
إسرائيل	-	90	90
الإجمالي	**3 844**	**9 576**	**12 512**

- تساوي لا شيء أو قيمة ضئيلة.

ملاحظات: جميع البيانات تقديرات تقريبية. يقوم معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام بمراجعة بيانات القوى النووية العالمية كل عام وتحديث التقييمات السابقة. يتم ترتيب الدول حسب تاريخ أول تجربة نووية معروفة. ولا يوجد دليل قاطع مفتوح المصدر على أن إسرائيل قامت باختبار أسلحتها النووية.

1 «مخزون الرؤوس الحربية» يعني جميع الرؤوس الحربية المنشورة إضافة إلى الرؤوس الحربية الموجودة في المخزن المركزي والتي يمكن نشرها بعد إجراء بعض الاستعدادات.

2 «الرؤوس الحربية المنشورة» هي تلك الموضوعة على الصواريخ أو الموجودة في قواعد بها قوات عملياتية. الأرقام المنشورة لروسيا والولايات المتحدة لا تتوافق بالضرورة مع تلك الواردة في إعلانات معاهدة التدابير الرامية إلى زيادة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الجديدة) لعام 2010 بسبب قواعد العد الخاصة بالمعاهدة.

3 «إجمالي المخزون» يشمل الرؤوس الحربية المخزنة والرؤوس الحربية المسحوبة التي تنتظر التفكيك.

المسلحة نوويًا. وفي بعض الحالات، يمكن أن تستند التقديرات إلى كمية المواد الانشطارية ـ البلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب ـ التي يعتقد أن دولة ما قد أنتجتها، وعلى ملاحظات القوات الصاروخية. ●

8 ـ نزع السلاح النووي والحد منه ومنع انتشاره

تم تأكيد أهمية الالتزام باتفاقيات الحد من الأسلحة النووية في أوائل عام 2022 من خلال بيان مشترك صادر عن زعماء الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) «منع الحرب النووية وتجنب سباقات التسلح». ومع ذلك، فإن الغزو واسع النطاق الذي أجرته إحدى هذه الدول الحائزة الأسلحة النووية ـ روسيا ـ في شباط/فبراير 2022 لدولة مجاورة لا تمتلك الأسلحة النووية ـ أوكرانيا ـ أدى إلى انتكاسة كبيرة في المشاركة الثنائية والمتعددة الأطراف حيال الحد من الأسلحة النووية طوال بقية العام. ومع حلول نهاية عام 2022، تم تعليق حوار الدول الخمس، حيث أفادت التقارير أن العملية تقتصر على المشاركة على مستوى الخبراء. وما لم تنعكس الاتجاهات الدبلوماسية، فإن مرحلة جديدة وأكثر خطورة تلوح في الأفق.

الهجمات على المواقع النووية الأوكرانية

شكلت الحرب تحديات غير مسبوقة في ما يتعلق بالسلامة والأمن والضمانات النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية والسلطات الأوكرانية والعاملين في المنشآت النووية في أوكرانيا. لم يحدث من قبل أن تعرضت محطات الطاقة النووية العاملة للهجوم بالقصف أو الضربات الصاروخية من جانب جيوش الدولة، ولم تحتلها القوات العسكرية. وقد أوفدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعثات متعددة من الخبراء الفنيين إلى أوكرانيا في عام 2022، وأقامت بعد ذلك وجودًا دائمًا في جميع محطات الطاقة النووية الأربع هناك. كما طرحت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أيضًا إطارًا مفاهيميًا ـ «الركائز السبع التي لا غنى عنها للسلامة والأمن النوويين» ـ لمعالجة التهديدات التي تتعرض لها المنشآت النووية في زمن الحرب.

الحوارات الأمنية الاستراتيجية

على الرغم من استمرار المحادثات الثنائية بين روسيا والولايات المتحدة في أوائل عام 2022، إلا أن الخلافات في المواقف حيال الكثير من القضايا الرئيسية صعبة الحل، حيث دفع الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير/شباط الولايات المتحدة إلى تعليق الحوار، وانحسر التفاعل بين الدولتين بصورة ملحوظة. كما أثر الوضع في التزام الطرفين بمعاهدة 2010 بشأن التدابير الرامية إلى زيادة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الجديدة) والمفاوضات المتعلقة بإطار المتابعة المحتمل. على الرغم من أن روسيا والولايات المتحدة واصلتا تنفيذ معظم عناصر معاهدة ستارت الجديدة في عام 2022، إلا أن روسيا أبلغت الولايات المتحدة في أغسطس/آب بأنها غير مستعدة لاستئناف عمليات تفتيش مواقعها المرتبطة بالأسلحة النووية. تعليق هذا الحوار الاستراتيجي يعني عدم إجراء محادثات حول إطار عمل للحدّ من الأسلحة ليحل محل معاهدة ستارت الجديدة عند انتهاء صلاحيتها في عام 2026.

وفي حالة حوار الاستقرار الاستراتيجي الثنائي المقترح بين الصين والولايات المتحدة، لم يكن هناك أي تحرك. ظلت الصين غير راغبة في المشاركة في محادثات الحد من الأسلحة دون شروط مسبقة.

إيران وخطة العمل الشاملة المشتركة

عنى الدعم العسكري الإيراني لروسيا أن الحرب في أوكرانيا ألقت بظلالها على المحادثات حول إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني. المحادثات التي بدأت في فيينا في نيسان/أبريل 2021، استمرت في عام 2022، من دون أن تؤدي إلى حل. وزاد من تعقيد المحادثات تحقيق الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الأنشطة النووية الإيرانية السابقة والحملة الحكومية على الاحتجاجات في البلاد. على الرغم من أنه من الصعب رؤية أي بديل من شأنه أن يعالج المخاوف

الأرقام الإجمالية لروسيا والولايات المتحدة من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية في ظل البداية الجديدة، اعتباراً من 5 شباط/فبراير 2011 و1 أيلول/سبتمبر 2022

الصنف	سقف المعاهدة[أ]	روسيا		التفاوت	الولايات المتحدة		التفاوت
		شباط/فبراير 2011	أيلول/سبتمبر 2022		شباط/فبراير 2011	أيلول/سبتمبر 2022	
الصواريخ البالستية العابرة للقارات المنشورة والصواريخ البالستية التي تطلق من الغواصات والقاذفات الثقيلة	700	521	540	+19	882	659	–223
الرؤوس الحربية النووية المثبتة على الصواريخ البالستية العابرة للقارات والصواريخ البالستية التي تطلق من الغواصات والقاذفات الثقيلة[ب]	1550	1537	1549	+12	1800	1420	–380
قاذفات الصواريخ البالستية العابرة للقارات والصواريخ البالستية التي تطلق من الغواصات والقاذفات الثقيلة المنشورة وغير المنشورة	800	865	759	–106	1124	800	–324

ICBM = صاروخ باليستي عابر للقارات. SLBM = صاروخ باليستي يطلق من الغواصات.

(أ) دخلت المعاهدة حيز التنفيذ في 5 شباط/فبراير 2011 وكان لا بد من الوصول إلى حدود المعاهدة بحلول 5 شباط/فبراير 2018.

(ب) تعتبر كل قاذفة قنابل ثقيلة، سواء كانت مجهزة بصواريخ كروز أو قنابل الجاذبية، تحمل رأسًا حربيًا واحدًا فقط، على الرغم من أن الطائرة يمكنها أن تحمل حمولة أسلحة أكبر.

الرئيسية لكل من إيران والولايات المتحدة بصورة فعّالة مثل خطة العمل الشاملة المشتركة، إلا أن كلا الطرفين يشكك في الفوائد الطويلة المدى لإحيائها. يبدو أن الأطراف مستعدة للتعايش مع الوضع الراهن على الرغم من المخاطر.

مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الانتشار النووي

رغم الجهود الحثيثة، لم يتمكن المجتمع الدولي من التوصل إلى اتفاق في مؤتمر المراجعة العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1968 في أغسطس/آب 2022. في حين أن جميع الدول الأطراف كانت على استعداد للتوافق حول التوصل لنتيجة موضوعية، وتم إنتاج نص يتضمن حلولًا وسطية على الرغم من الخلافات حول بعض القضايا التي كانت بمثابة عقبة في مؤتمرات المراجعة السابقة (مثل قرار الشرق الأوسط لعام 1995) أو كان من المتوقع أن تشكل عقبة في هذا المؤتمر (مثل الاتفاقية الأمنية الثلاثية لعام 2021 بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية) (اتفاقية AUKUS)، والعلاقة بين معاهدة حظر الانتشار النووي ومعاهدة حظر الأسلحة النووية لعام 2017، TPNW).

ويُعزى عدم التوصل إلى إجماع إلى حد كبير إلى دور روسيا. ومع انتهاء مؤتمرين استعراضيين متتاليين من دون التوصل إلى نتائج أو توصيات موضوعية بالإجماع، اتفقت الأطراف على إنشاء فريق عمل معني بمواصلة تعزيز عملية مراجعة معاهدة حظر الانتشار النووي قبل مؤتمر المراجعة لعام 2026.

معاهدة حظر الأسلحة النووية

توصل الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية إلى اتفاق بشأن عدة قضايا رئيسية. وإضافة إلى إنشاء مجموعة استشارية علمية، اعتمدت الأطراف بالإجماع إعلانًا سياسيًا وخطة عمل. ويحتوي الأخير على 50 إجراءً محددًا، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالقضايا العالمية؛ ومساعدة الضحايا، والإصلاح البيئي، والتعاون والمساعدة الدوليين؛ المشورة العلمية والتقنية لدعم التنفيذ؛ ودعم النظام الأوسع لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار؛ التضمين؛ وتنفيذ الأحكام الجندرية في المعاهدة. ومع ذلك، بما أن جميع الدول المسلحة نوويًا لا تزال دولًا غير أطراف، فإن التحديات التي تواجه الهدف الأساسي للمعاهدة، نزع السلاح النووي، تظل هائلة. ●

9 ـ التهديدات الأمنية الكيميائية والبيولوجية والصحية

في عام 2022، ظل فيروس كورونا المسبب لجائحة كوفيد ـ 19 منتشرًا على نطاق واسع ولكنه كان أقل فتكًا بصورة ملحوظة عما كان عليه في عامَي 2020 ـ 2021؛ وفي معظم البلدان، لم يكن له سوى تأثير محدود في السلوكيات العامة. ومع ذلك، ظلت أصول الجائحة موضوعًا مثيرًا للانقسام السياسي وظلت دون حل حتى نهاية عام 2022. إضافة إلى ذلك، تفشى مرض الجدري عالميًا وتم إعلان حالة طوارئ صحية عامة أثارت قلقًا دوليًا في تموز/يوليو 2022. استمرت المفاوضات في عام 2022 للتوصل إلى حل معاهدة دولية جديدة لتعزيز الوقاية من الأوبئة والتأهب لها والاستجابة لها.

السيطرة على الأسلحة البيولوجية

تصاعدت حملة روسيا طويلة الأمد حول ما تعدّه أنشطة شائنة في «المختبرات الحيوية» الغربية بدرجة كبيرة في عام 2022. وأدت إلى عقد اجتماع تشاوري رسمي بموجب المادة الخامسة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية لعام 1972 (BWC) في أيلول/سبتمبر 2022، وإلى عدة اجتماعات جولات من المناقشات في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والتي بلغت ذروتها بطلب غير مسبوق من روسيا في تشرين الأول/أكتوبر 2022 لإجراء تحقيق في الأنشطة البيولوجية العسكرية في أوكرانيا. ولم يجد أعضاء مجلس الأمن الأدلة الروسية مقنعة وصوتوا ضد الاقتراح الروسي.

واصلت اللجنة التحضيرية لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، واللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة، والمؤتمر الاستعراضي التاسع (RevCon9) لاتفاقية الأسلحة البيولوجية تنفيذ الأنشطة الرئيسية لنزع السلاح البيولوجي وعدم الانتشار في عام 2022. على الرغم من التحديات الجيوسياسية الحالية، والمأزق الذي طال أمده في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وادعاءات روسيا، فقد انتهى العام بنجاح متواضع للمؤتمر RevCon9: وتم التوافق على برنامج عمل بين الدورات للسنوات 2023 ـ 2026 وإنشاء فريق عمل معني بتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

مراقبة الأسلحة الكيميائية ونزع السلاح

كانت هناك خلافات عديدة بين الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام 1993 (CWC) خلال عام 2022، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية وعمل فرق التحقيق داخل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW). استمرت التحقيقات في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سورية، على الرغم من عدم الإبلاغ عن حالات جديدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية خلال عام 2022، ارتفع عدد الحالات المؤكدة إلى 20 حالة من إجمالي 71 حالة حققت فيها بعثة تقصي الحقائق منذ عام 2014. وقدرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في نهاية عام 2022 أن إعلان سورية عن برنامج الأسلحة الكيميائية الخاص بها «لا يزال لا يمكن وصفه دقيقًا وكاملًا».

خارج سورية، خلال عام 2022، كانت هناك أيضًا بعض إجراءات المتابعة غير الحاسمة إلى حد كبير في ما يتعلق بتسميم المواطن الروسي أليكسي نافالني بغاز الأعصاب نوفيتشوك في عام 2020، إضافة إلى ادعاءات متعددة ولكن غير مثبتة بأنشطة كيميائية غير قانونية أثناء الحرب في أوكرانيا.

الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في اتفاقية الأسلحة الكيميائية والتي تعلن أنها تملك أسلحة كيميائية ولم تتلفها بعد. ومن المتوقع أن تستكمل أنشطة إتلاف الكميات المتبقية وفقًا للجدول الزمني بحلول نهاية عام 2023. ●

10 ـ ضبط الأسلحة التقليدية وتنظيم تكنولوجيات الأسلحة الجديدة

ضبط الأسلحة التقليدية في أوروبا

أوروبا هي المنطقة الوحيدة التي أنشأت بنية متكاملة لضبط الأسلحة التقليدية. ومع ذلك، أدت الانقسامات الجيوسياسية بين روسيا ومعظم دول أوروبا إلى تآكل وانهيار هذه البنية. على سبيل المثال، رغم أن وثيقة فيينا لعام 2011، والتي تحدد الكثير من التدابير الأوروبية لبناء الثقة والأمن، مكنت من الانتباه إلى الحشود العسكرية الروسية على الحدود مع أوكرانيا، إلا أنها لم تمنع التصعيد الروسي الغزو في شباط/فبراير 2022. ويبدو أيضًا أنه ليس لأدوات الحد من الأسلحة التقليدية الحالية أهمية تذكر في إدارة الصراعات الأخرى الطويلة الأمد والمحتدمة في أوروبا، وسيصعب إعادة بناء نظام جديد يحتوي على عناصر داعمة للحد من الأسلحة.

استخدام الأسلحة اللاإنسانية في الحرب الروسية الأوكرانية

تثار الكثير من المناقشات المعاصرة حول الحد من الأسلحة التقليدية من خلال مفهوم «نزع السلاح الإنساني». لقد تم التشديد على الحاجة إلى قانون قوي وفعّال لنزع السلاح الإنساني من خلال الغزو الروسي لأوكرانيا واستخدام الذخائر العنقودية والألغام المضادة للأفراد والأسلحة المتفجرة ذات الآثار واسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان (EWIPA). حيث أسفرت هذه الهجمات عن سقوط أعداد كبيرة من الضحايا في صفوف المدنيين، ولكنها أثارت أيضًا إدانة دولية على وجه التحديد لأنها استخدمت أسلحة محظورة أو مقيدة بموجب معاهدات وقواعد نزع السلاح الإنساني.

أنظمة الأسلحة المستقلة

منذ عام 2017، قادت مجموعة من الخبراء الحكوميين الجهود المبذولة لتنظيم أنظمة الأسلحة المستقلة (AWS). خلال المناقشات في عام 2022، اتفقت معظم الدول على أن «الإطار المعياري والتشغيلي» الذي يحكم أنظمة الأسلحة المستقلة AWS يحتاج إلى مزيد من التطوير وأن إحدى الطرق الممكنة للمضي قدمًا هي من خلال نهج ذي مستويين: حظر بعض الخدمات الخاصة بأنظمة الأسلحة المستقلة AWS، مع وضع حدود ومتطلبات محددة على تطوير واستخدام جميع الخدمات الخاصة بأنظمة الأسلحة المستقلة AWS الأخرى. ومع ذلك، استمرت حفنة من الدول في معارضة هذا النهج.

تنظيم الأسلحة اللاإنسانية

هناك عدد قليل من الدول التي اختارت الاحتفاظ بالأسلحة أو تطويرها أو استخدامها، والتي عدّها آخرون غير إنسانية، استخدمت مرارًا وتكرارًا حق النقض أو أعاقت التقدم في تعزيز المعاهدات الرئيسية المتعددة الأطراف لتنظيم هذه الأسلحة. ورغم ذلك، كانت هناك أربعة تطورات إيجابية في عام 2022.

أولًا، أسفرت عملية منفصلة بقيادة أيرلندا في شباط/نوفمبر 2022 عن اعتماد إعلان سياسي بشأن الأسلحة المتفجرة ذات الآثار واسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان EWIPA من طرف 83 دولة.

ثانيًا، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع مبادئ حماية البيئة في ما يتعلق بالنزاعات المسلحة في ديسمبر/كانون الأول 2022.

ثالثًا، في يونيو/حزيران 2022، أعلنت الولايات المتحدة عن سياسة جديدة تحظر نقل وتطوير وإنتاج أو حتى الاستحواذ على الألغام المضادة للأفراد.

وأخيرًا، وافقت الدول على النظر في تأثير التطورات التكنولوجية في صناعة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واعترفت بأضرارها الجندرية، وبدأت العمل على تطوير إطار عالمي جديد لإدارة الذخيرة. ●

11 ـ الفضاء والعالم الرقمي

لقد كانت أنظمة الفضاء والبنية التحتية الحيوية الأخرى هدفًا للهجمات الإلكترونية المستمرة خلال الحرب في أوكرانيا، وهذا ما يدل على الأهمية المتزايدة والتقاء مجالات الفضاء والعالم الرقمي. على سبيل المثال، أحدثت هجمة إلكترونية على المحطات الأرضية لشركة اتصالات فضائية تجارية تأثيرات مضاعفة في جميع أنحاء أوروبا. كما جرت هجمات سيبرانية ضد الإدارات الحكومية الأوكرانية الرئيسية، مثل وزارة الدفاع والقوات المسلحة. إضافة إلى ذلك، استهدفت الهجمات الإلكترونية منظمات في قطاعات الزراعة والمالية وتكنولوجيا المعلومات، وعطلت شبكات الاتصالات ومنشآت الطاقة الأوكرانية. ومع أن الخط الفاصل بين الجرائم السيبرانية والحرب السيبرانية لا يكون واضحًا في بعض الهجمات التي تؤثر في القطاعين العسكري والمدني عبر حدود الدولة، فإن الحرب في أوكرانيا تؤكد القضايا التي يجب معالجتها من خلال الفضاء الدولي والحوكمة السيبرانية.

تعمل هذه الهجمات على العلاقة بين الفضاء والمجالات السيبرانية على تعطيل الخدمات الأساسية أو حرمانها منها، إما بصورة مؤقتة أو دائمة. ونظرًا إلى صعوبة إسناد المسؤولية عن مثل هذه الهجمات السيبرانية، فقد سلطت المناقشات التي جرت في المنتديات المتعددة الأطراف المعنية بإدارة الفضاء والعالم الرقمي الضوء على الحاجة إلى اتخاذ المزيد من التدابير لتوضيح مسؤوليات الدولة ومنع التأثير في المدنيين أو تخفيفه.

حوكمة الفضاء

في ما يتعلق بإدارة الفضاء، كانت هناك خطوة صغيرة ولكن مهمة تمثلت باتخاذ تدابير جديدة هي

العلاقة بين الفضاء – والعالم السيبراني

إن التداخل بين مجالات الفضاء والعالم السيبراني له ثلاثة جوانب رئيسية على الأقل.

أولاً، هناك مجال لتوجيه الهجمات السيبرانية ضد الأنظمة الفضائية، ولا سيما المكونات الرقمية التي تعتمد عليها لنقل البيانات.

ثانيًا، يتقاسم المجالان تحديات مماثلة في ما يتعلق بالحوكمة الدولية بسبب صعوبة تحديد مصدر الهجمات وتحديد مساءلة الدولة.

ثالثًا، ينطبق القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، على كل من مجالَي الفضاء والعالم السيبراني، ولكن بما أن أنظمتهما غالبًا ما تكون ذات استخدام مزدوج ـ حيث تخدم وظائف مدنية وعسكرية على حد سواء ـ وتستخدمها دول متعددة، فإن هناك تساؤلات بشأن الاستهداف القانوني لمثل هذه المجالات والأنظمة.

الاعتماد الناجح لقرار يحظر اختبارات الصواريخ المدمرة والمولدة للحطام والصواريخ المضادة للأقمار الصناعية (DA-ASAT) من جانب أغلبية الدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة. كانت اختبارات الصواريخ المدمرة والمولدة للحطام والصواريخ المضادة للأقمار الصناعية DA-ASAT من بين التهديدات التي تتعرض لها الأنظمة الفضائية والتي ناقشها فريق العمل المفتوح العضوية التابع للأمم المتحدة المعني بالحد من التهديدات الفضائية، والذي انعقد بموجب القرار 231/76 للدورتين الأولى والثانية في عام 2022. ومع ذلك، في ضوء استمرار الأعمال العدائية في أوكرانيا واختلاف وجهات النظر حول أولويات إدارة الفضاء، فإن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التدابير المستقبلية من خلال المداولات المتعددة الأطراف سيكون أمرًا صعبًا.

الحوكمة السيبرانية

في ما يتعلق بالحوكمة السيبرانية، واصل الفريق العمل الثاني المفتوح العضوية المعني «بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها 2021 ـ 2025» عمله في مواجهة البيئة الجيوسياسية الصعبة. رحبت اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة بمقترح استمرار برنامج العمل كآلية دائمة وشاملة وموجهة نحو العمل بعد اختتام مهمة فريق العمل المفتوح العضوية الحالي. وبالرغم من ذلك فإن هذا الاقتراح يظل مثيرًا للجدل، وكذلك المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة هذه من جانب القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. علاوة على ذلك، فإن الهجمات السيبرانية المستمرة على البنية التحتية المدنية الحيوية – من جانب الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في روسيا وأوكرانيا قبل وأثناء النزاع في أوكرانيا ـ تُظهر صعوبة إنفاذ المعايير الطوعية التي تم صوغها خلال عملية الأمم المتحدة الجارية.

ومع ذلك، فإن الأنشطة والآليات اللازمة لإنفاذ معايير الفضاء الإلكتروني ليست في حالة سبات. فقد تم وضع تدابير بناء القدرات والثقة السيبرانية في إطار الفريق العامل مفتوح العضوية الثاني، بما في ذلك تطوير دليل نقاط الاتصال. إضافة إلى ذلك، يتطور التعاون الشرطي الدولي في القبض على مجرمي الإنترنت، ليس فقط مع أوكرانيا، بل حتى بين روسيا والولايات المتحدة.

قدمت القمة الدولية لعام 2022 لمبادرة مكافحة برامج الفدية خطة عمل لمكافحة برامج الفدية، والتي يتم الاستفادة منها في الحرب والجرائم السيبرانية. كما يتوسع التعاون مع الصناعات أيضًا، كما يتضح من الطلب الذي تقدمت به حكومة الولايات المتحدة لشركة Microsoft لتوفير كود البرنامج الضار FoxBlade للدول الأوروبية لمساعدتها في مكافحة الهجمات الإلكترونية.

بعض أنواع البرمجيات الضارة المستخدمة في الهجمات السيبرانية

الباب الخلفي
يسمح بالوصول إلى نظام الكمبيوتر أو البيانات المشفرة من خلال تجاوز أمن النظام.

برامج الفدية
تهدد بنشر بيانات الضحية أو منع الوصول إليها على نحو دائم ما لم يتم دفع فدية.

حصان طروادة
يقوم بتنزيل برامج ضارة متخفية في هيئة برامج شرعية على جهاز الكمبيوتر.

الماسحة
تعمل الماسحة على مسح بيانات المستخدم والمعلومات المحفّظة على محركات الأقراص المرفقة، بما يجعل النظام غير قابل للتشغيل وغير قابل للاسترداد.

الدور التنظيمي للجهات الفاعلة غير الحكومية

يعكس التعاون الحكومي مع القطاع الخاص في الفضاء الإلكتروني المجال الفضائي، حيث تشارك الجهات الفاعلة التجارية بشكل متزايد في دعم الخدمات العسكرية. على وجه الخصوص، تشير التصريحات الروسية إلى أن الاستهداف المحتمل للأصول الفضائية التجارية التي تدعم الخدمات العسكرية الأوكرانية من شأنه أن يصعد ويحمل تداعيات على الحوكمة. ومع ذلك، فإن اعتراضات بعض الدول على مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية في عمليات الأمم المتحدة التي تحكم الفضاء والعالم السيبراني تمثل تحديات طويلة المدى في إشراك كل من الحكومات والقطاع الخاص، ليس فقط في وضع المعايير، ولكن أيضًا في إنفاذها. ●

12 ـ الاستخدام المزدوج وضوابط تجارة الأسلحة

استمرت الجهود العالمية والمتعددة الأطراف والإقليمية في عام 2022 لتعزيز الضوابط على تجارة السلع العسكرية والسلع ذات الاستخدام المزدوج ذات الصلة بالأسلحة التقليدية والكيميائية والبيولوجية والنووية وأنظمة إيصالها. وبرغم ذلك، فإن الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير/شباط 2022 إمّا عطل أو أثر بدرجة كبيرة في جهود الدول في مجال تنسيق عمليات التصدير.

معاهدة تجارة الأسلحة

ركز المؤتمر الثامن للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة لعام 2013 (ATT) في آب/أغسطس 2022 على ضوابط ما بعد الشحن وعقد منتدى تبادل معلومات التحويل للمرة الأولى. وكما هو الحال في السنوات السابقة، انخفضت مستويات الإبلاغ. وعلى الرغم من النمو المطرد والبطيء في عدد الدول الأطراف، لا تزال هناك فجوات كبيرة في العضوية، وبخاصة بين دول آسيا والشرق الأوسط.

الحظر المتعدد الأطراف على الأسلحة

خلال عام 2022، كان هناك 14 حظرًا فرضته الأمم المتحدة، و22 حظرًا فرضها الاتحاد الأوروبي، وحظر واحد فرضته جامعة الدول العربية. كان حظر الأسلحة الجزئي الذي فرضته الأمم المتحدة على هايتي، والذي اقترحته الصين في البداية، هو الحظر الجديد الوحيد المتعدد الأطراف على الأسلحة في عام 2022، وأول حظر جديد للأسلحة تفرضه الأمم المتحدة منذ عام 2018. ففي عام 2022 تدهور مستوى الإجماع الدولي حول قرارات رفع أو تمديد حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة إثر خلافات بين الصين وروسيا والكثير من الدول الأفريقية ذات التفكير المماثل من ناحية، والقوى الغربية بصورة رئيسية من ناحية أخرى. وكان هذا واضحًا في المناقشات التي جرت حول توسيع نطاق أنظمة الإخطار والترخيص لنقل الأسلحة إلى القوات الحكومية المرتبطة بحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على عدة دول في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

القيود التجارية على روسيا وبيلاروسيا

بالتعاون مع الولايات المتحدة و10 دول مماثلة التفكير، وضع الاتحاد الأوروبي مجموعة من القيود

حظر الأسلحة المتعدد الأطراف الساري المفعول، 2022

الأمم المتحدة (14 حالة حظر)

• أفغانستان (قوات غير حكومية، طالبان) • جمهورية أفريقيا الوسطى (جزئي؛ قوات غير حكومية) • جمهورية الكونغو الديمقراطية (جزئي؛ قوات غير حكومية) • هايتي (قوات غير حكومية) • إيران (جزئي) • العراق (قوات غير حكومية) • داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، تنظيم القاعدة والأفراد والكيانات المرتبطة بها • كوريا الشمالية • لبنان (قوات غير حكومية) • ليبيا (جزئي؛ قوات غير حكومية) • الصومال (جزئي؛ قوات غير حكومية) • جنوب السودان • السودان (دارفور) (جزئي) • اليمن (قوات غير حكومية).

الاتحاد الأوروبي (22 حالة حظر)

تنفيذ قرارات الحظر التي فرضتها الأمم المتحدة (11):

• أفغانستان (قوات غير حكومية، طالبان) • جمهورية أفريقيا الوسطى (جزئي؛ قوات غير حكومية) • جمهورية الكونغو الديمقراطية (جزئي؛ قوات غير حكومية) • هايتي (قوات غير حكومية) • العراق (قوات غير حكومية) • داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، تنظيم القاعدة وما يرتبط بها من الأفراد والكيانات • كوريا الشمالية • لبنان (قوات غير حكومية) • ليبيا (جزئي؛ قوات غير حكومية) • الصومال (جزئي؛ قوات غير حكومية) • اليمن (قوات غير حكومية).

حظر الأسلحة الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي بتغطية أوسع من نظرائه في الأمم المتحدة (3):

• إيران • جنوب السودان • السودان

عمليات الحظر دون تغطية أوسع من النظراء في الأمم المتحدة (8):

• بيلاروسيا • الصين • مصر • ميانمار • روسيا • سورية • فنزويلا • زيمبابوي

جامعة الدول العربية (حظر واحد)

• سورية

داعش = الدولة الإسلامية في العراق والشام.
قوات غير حكومية
جزئي = الحظر يسمح بنقل الأسلحة إلى حكومة الدول المستهدفة بشرط استيفاء شروط معينة

عدد الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة التي قدمت تقارير سنوية، 2016 ـ 2021

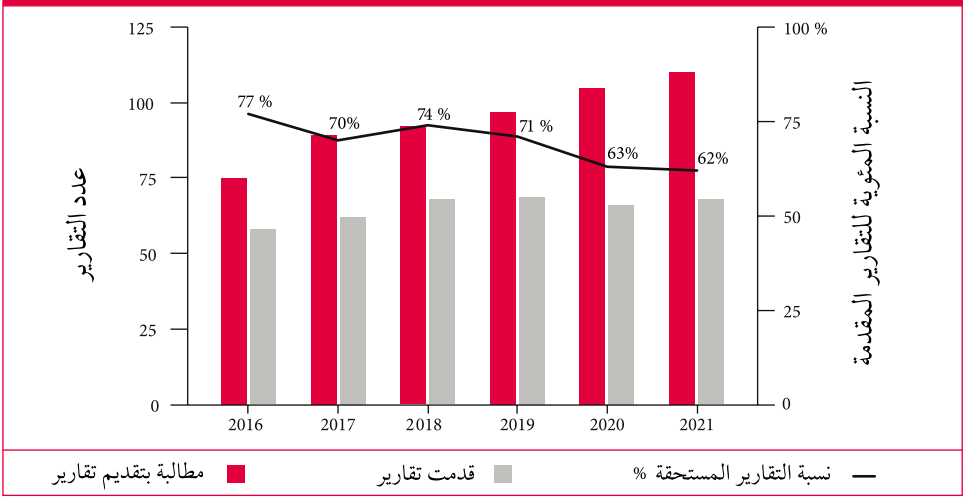

التجارية الأمنية على كل من روسيا وبيلاروسيا ـ تم تنفيذها من خلال أنظمة مراقبة الصادرات المحلية للدول الأعضاء ـ وهي أكثر القيود أهمية وأوسعها على الإطلاق تفرض على دولة صناعية كبرى بعد الحرب الباردة. ومن الواضح أن القيود عطلت تدفق بعض المكونات إلى صناعة الدفاع الروسية. ومع ذلك، هناك مؤشرات على استمرار روسيا في الحصول على المكونات من خلال دول خارج المجموعة التي اعتمدت هذه الضوابط، وهو ما يثير تساؤلات حول مدى فعالية هذه التدابير.

أنظمة مراقبة الصادرات

أثرت التوترات الجيوسياسية المتزايدة التي عجل بها الغزو الروسي لأوكرانيا بشكل كبير في عمل الأنظمة الأربعة المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات ـ مجموعة أستراليا (حول الأسلحة الكيميائية والبيولوجية)، ونظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ (MTCR)، ومجموعة موردي المواد النووية (NSG)، واتفاق فاسينار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج (WA) ـ ولكن طبيعة ومدى التعطيل تباينت. وعلى الرغم من هذه التحديات، عادت الأنظمة جميعها إلى عقد اجتماعات عامة وجهًا لوجه، وتبادلت الخبرات والممارسات الجيدة، واعتمدت عددًا صغيرًا من التغييرات على قوائم المراقبة الخاصة بها وواصلت مداولاتها الفنية.

ضوابط الاتحاد الأوروبي

ولتنفيذ أنظمة مراقبة الصادرات الأربعة في سوقه الموحدة، أنشأ الاتحاد الأوروبي أساسًا قانونيًا مشتركًا للضوابط على التصدير والسمسرة والعبور والشحن العابر للمواد ذات الاستخدام المزدوج والبرمجيات والتكنولوجيا وبعض المواد العسكرية. خلال عام 2022، اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات لتنفيذ نسخة جديدة من لائحة الاستخدام المزدوج التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2021. كما أبلغ الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء عن الخطوات المتخذة لتنفيذ لائحة فحص الاستثمار الأجنبي المباشر واستمرت في توسيع تنسيقها مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال عمل مجلس التجارة والتكنولوجيا الذي أنشئ في عام 2021. إضافة إلى ذلك، بدأ الاتحاد الأوروبي العمل على مراجعة الموقف المشترك وناقش كيفية إدارة صادرات العتاد العسكري الممولة من مرفق السلام الأوروبي. ●

المرفقات

اتفاقيات الحد من الأسلحة ونزع السلاح السارية، 1 كانون الثاني/يناير 2023

1925 بروتوكول بشأن حظر الاستخدام الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو غيرها من الغازات ووسائل الحرب البكتريولوجية (بروتوكول جنيف لعام 1925).
1948 اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها
1949 اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب؛ والبروتوكولان الأول والثاني لعام 1977 لحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.
1959 معاهدة أنتاركتيكا.
1963 الحظر الجزئي للتجارب النووية في الغلاف الجوي وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء (معاهدة PTBT).
1967 معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى.
1967 معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو).
1968 معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة NPT).
1971 معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها.
1972 اتفاقية بشأن حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسامة وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، اتفاقية الأسلحة البيولوجية).
1974 معاهدة الحد من تجارب الأسلحة النووية تحت الأرض (معاهدة TTBT).
1976 معاهدة بشأن الانفجارات النووية تحت الأرض للأغراض السلمية (معاهدة الانفجارات النووية السلمية، PNET).
1977 اتفاقية بشأن حظر الاستخدام العسكري أو أي استخدام عدائي آخر لتقنيات التغيير البيئي (اتفاقية إنمود).
1980 اتفاقية لحماية المواد النووية والمرافق النووية.
1981 اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة والتي يمكن أن تلحق أضرارًا مفرطة أو عشوائية (اتفاقية الأسلحة التقليدية، أو اتفاقية الأسلحة اللاإنسانية).
1985 معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ (معاهدة راروتونغا).
1990 معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.
1992 معاهدة السماء المفتوحة.
1993 اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.
1995 معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك).
1996 معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا).
1996 بشأن الحد من الأسلحة على المستوى دون الإقليمي (اتفاقية فلورنسا).
1997 اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بشكل غير مشروع (CIFTA).
1997 اتفاقية بشأن حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية الألغام المضادة للأفراد).
1999 اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في حيازة الأسلحة التقليدية.
2001 بروتوكول مراقبة الأسلحة النارية والذخائر والمواد الأخرى ذات الصلة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC).

2004 بروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومراقبتها والحد منها في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي.
2006 اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة.
2006 معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى (معاهدة سيميبالاتينسك).
2008 اتفاقية الذخائر العنقودية.
2010 معاهدة بشأن التدابير الرامية إلى زيادة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الجديدة).
2010 اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع الأجزاء والمكونات التي يمكن استخدامها لتصنيعها وإصلاحها وتجميعها (اتفاقية كينشاسا).
2011 وثيقة فيينا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن.
2013 معاهدة تجارة الأسلحة (ATT).
2017 معاهدة حظر الأسلحة النووية (TPNW).

اتفاقيات لم تدخل حيز التنفيذ بعد،
1 كانون الثاني/يناير 2023

1996 معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (معاهدة CTBY).
1999 اتفاق بشأن تعديل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

هيئات التعاون الأمني

شملت التطورات في عام 2022 ما يلي: طرد روسيا من مجلس أوروبا؛ أصبحت الغابون وتونغا عضوين في كومنولث الأمم؛ أصبحت سانت كيتس ونيفيس وتونغا أعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وتم تعليق عضوية بوركينا فاسو في الاتحاد الأفريقي بعد انقلاب عسكري. ●

التسلسل الزمني لسنة 2022، أحداث مختارة

3 كانون الثاني/يناير: يصدر الأعضاء الخمسة الدائمون (P5) في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بيانًا مشتركًا حول ضرورة منع الحرب النووية.
24 شباط/فبراير: روسيا تشن غزوًا واسع النطاق لأوكرانيا.
29 آذار/مارس: روسيا تعلن سحب قواتها من محيط العاصمة الأوكرانية كييف.
2 نيسان/أبريل: تم الاتفاق على وقف إطلاق النار بوساطة الأمم المتحدة بين الحوثيين والحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا.
23 أيار/مايو: أطلقت الولايات المتحدة، مع 13 دولة أخرى، الإطار الاقتصادي الهندي-المحيط الهادئ.
27-30 حزيران/يونيو: وافق حلف شمال الأطلسي (الناتو) على مفهوم استراتيجي جديد وقدم دعوات العضوية لفنلندا والسويد.
22 تموز/يوليو: وقعت روسيا وأوكرانيا اتفاقًا لاستئناف صادرات الحبوب الأوكرانية عبر البحر الأسود.
17 آب/أغسطس: أصدرت الصين أعلى تحذير من الدرجة الحمراء لما لا يقل عن 138 مدينة ومقاطعة.
26 أيلول/سبتمبر: تعرض خطا أنابيب نورد ستريم لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا للتخريب إثر انفجارات في المياه الدنماركية والسويدية.
6 تشرين الأول/أكتوبر: الرئيس الأمريكي جو بايدن يحذر من «هرمجدون» إذا استخدمت روسيا السلاح النووي في أوكرانيا.
2 تشرين الثاني/نوفمبر: الحكومة الإثيوبية وزعماء تيغراي يوقعون اتفاق سلام ينهي عامين من الحرب الأهلية.
13 كانون الأول/ديسمبر: اتفقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأوكرانيا على ضرورة «وجود دائم لخبراء السلامة والأمن النوويين» في محطات الطاقة النووية الأربع التابعة لها.

قواعد بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (معهد سيبري)

قاعدة بيانات الإنفاق العسكري

تغطي الإنفاق العسكري السنوي للدول منذ عام 1949، وهو ما يسمح بمقارنة الإنفاق العسكري للدول بالعملة المحلية بالأسعار الجارية؛ بالدولار الأمريكي بالأسعار الجارية؛ بالدولار الأمريكي بالأسعار الثابتة وأسعار الصرف؛ وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

قاعدة بيانات صناعة الأسلحة

تحتوي على بيانات سنوية عن إيرادات مبيعات الأسلحة والخدمات العسكرية منذ عام 2002 للشركات الـ 100 ذات أعلى مبيعات أسلحة في العالم. تم تضمين بيانات الشركات الصينية من عام 2015 فصاعدًا.

قاعدة بيانات نقل الأسلحة

يتظهر جميع عمليات النقل الدولية للأسلحة التقليدية الرئيسية منذ عام 1950. وهو المصدر الأكثر شمولًا للمعلومات المتاحة للجمهور حول عمليات نقل الأسلحة الدولية.

قاعدة بيانات حظر الأسلحة

تقدم معلومات عن جميع عمليات حظر الأسلحة التي تم تنفيذها من قبل منظمة دولية، مثل الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة، أو من قبل مجموعة من الدول. وقد تم تضمين جميع حالات الحظر المعمول بها، أو التي كانت سارية منذ عام 1998.

قاعدة بيانات التقارير الوطنية

توفر روابط لجميع التقارير الوطنية المتاحة للجمهور حول صادرات الأسلحة ويتم تحديثها باستمرار لتشمل روابط للتقارير الوطنية المنشورة حديثًا حول صادرات الأسلحة.

قاعدة بيانات عمليات السلام المتعددة الأطراف

تقدم معلومات عن جميع عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة للأمم المتحدة والتي تم إجراؤها منذ عام 2000، بما في ذلك الموقع وتواريخ النشر والعمليات والتفويض والدول المشاركة وعدد الأفراد والميزانيات والوفيات.

يمكن الوصول إلى قواعد بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (معهد سيبري) من خلال موقعنا الإلكتروني. ●

كيفية طلب الكتاب السنوي لسيبري 2023

الكتاب السنوي لسيبري 2023: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي

تم نشره مطبوعًا وعلى الإنترنت من قبل مطبعة جامعة أكسفورد

الرقم التعريفي ISBN: 978–0–19–889072–0

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني: **www.sipriyearbook.org**

STOCKHOLM INTERNATIONAL PEACE RESEARCH INSTITUTE
Signalistgatan 9
SE-169 72 Solna, Sweden
Telephone: +46 8 655 97 00
Email: sipri@sipri.org
Internet: www.sipri.org

sipri

معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام

كتاب سيبري 2023

التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي

يعَدّ كتاب سيبري السنوي مصدرًا موثوقًا ومستقلًا للبيانات والتحليلات المتعلقة بالتسلح ونزع السلاح والأمن الدولي. ويقدم لمحة عامة عن التطورات في الأمن الدولي، والأسلحة والتكنولوجيا، والنفقات العسكرية، وإنتاج الأسلحة وتجارة الأسلحة، والصراعات المسلحة وإدارة الصراعات، فضلًا عن الجهود المبذولة للسيطرة على الأسلحة التقليدية والنووية والكيميائية والبيولوجية.

يلخص هذا الكتيب الإصدار الرابع والخمسين من كتاب سيبري السنوي، والذي يغطي التطورات خلال عام 2022، بما في ذلك:

- **النزاعات المسلحة وإدارة النزاعات**، مع نظرة عامة على الاتجاهات العالمية والإقليمية في النزاعات المسلحة وعمليات السلام وعمليات السلام، إضافة إلى التركيز على دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.
- **الحرب في أوكرانيا**، بما في ذلك تأثيرها في الإنفاق العسكري والحد من الأسلحة الأوروبية، ودور الفضاء والمجالات السيبرانية، والجهود المبذولة لفرض قيود التجارة الدولية على روسيا.
- **الإنفاق العسكري وعمليات نقل الأسلحة الدولية وتطورات إنتاج الأسلحة**.
- **القوى النووية العالمية**، مع لمحة عامة عن كل من الدول التسع المسلحة نوويًا وبرامج التحديث النووي الخاصة بها.
- **الحد من الأسلحة النووية**، والذي يعرض تطورات الحوار الاستراتيجي بين روسيا والولايات المتحدة والمعاهدات المتعددة الأطراف للحد من الأسلحة النووية ونزع السلاح، فضلًا عن الرد على الهجمات على محطات الطاقة النووية الأوكرانية.
- **التهديدات الأمنية الكيميائية والبيولوجية والصحية**، بما في ذلك التحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والتطورات في الصكوك القانونية الدولية لمكافحة الحرب الكيميائية والبيولوجية.
- **ضبط الأسلحة التقليدية وتنظيم تكنولوجيات الأسلحة الجديدة**، مع التركيز على الأسلحة اللاإنسانية وغيرها من الأسلحة التقليدية التي تثير قلقًا إنسانيًا، بما في ذلك الجهود المبذولة لتنظيم أنظمة الأسلحة المستقلة.
- **الاستخدام المزدوج وضوابط تجارة الأسلحة**، بما في ذلك التطورات في معاهدة تجارة الأسلحة، وحظر الأسلحة المتعددة الأطراف وأنظمة مراقبة الصادرات، والإطار القانوني للاتحاد الأوروبي لمثل هذه الضوابط.

ويحتوي أيضًا على ملاحق تدرج اتفاقيات الحد من الأسلحة ونزع السلاح، وهيئات التعاون الأمني الدولي، والأحداث الرئيسية في عام 2022.

www.sipriyearbook.org